يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التوكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتلهايم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد أهداف واضحة ومنسقة وأولويات، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وانما برمجة»...[١٢١]. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل إنجاح هذه الحملة.

---

(١) د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٣) د. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، بيروت: المكتبة الاهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآليته الداخلية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩ ــ ١١، ٢٠ ــ ٢١، ٢٤.

(٥) . ايفانوف، **حول نظرية البلدان الفنية والفقيرة**، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠ ــ ٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، **نقد الفقر**، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩ ــ ١٠١.

(٧) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٨) سنتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٥٠.

(٩) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ــ ٦٧.

(١١) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(١٢) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(١٤) اوسكار لانجة، **الاقتصاد السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

(١٥) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(١٦) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٧) **تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة**، الدورة السادسة والثلاثون، ١٠/١١/١٩٨١، ص ١٦ ــ ١٨.

(١٨) د. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٢٠ ــ ١٢٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، **مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط